الأنباء
الاحد 10 يونيو 2012

«ستاندرد آند بورز» تهدد الولايات المتحدة بخفض تصنيفها الائتماني مجدداً

واشنطن ـ أ.ف.ب: أبقت وكالة ستاندرد اند بورز للتصنيف الائتماني الجمعة تصنيف الولايات المتحدة عند درجة «AA+» لكنها أرفقت قرارها بتوقعات سلبية محذرة من انها قد تعمد الى خفض التصنيف مجددا بحلول 2014. وقالت الوكالة التي أحدثت زلزالا في اغسطس 2011 بإعلانها خفض التصنيف الائتماني لواشنطن من الدرجة الممتازة «AAA» بواقع درجة واحدة الى «AA+» انها أبقت التصنيف على حاله. لكنها حذرت من ان «اتجاه سياسة الموازنة» الأميركية يساهم في اضعاف التصنيف الائتماني لهذا البلد. وأضافت انها أبقت ايضا على توقعاتها «السلبية» لمستقبل الاقتصاد الأميركي وهي توقعات كانت أرفقتها العام الماضي بقرارها خفض التصنيف. وقالت «ستاندرد اند بورز» ان «هذه التوقعات السلبية تؤكد رأينا القائل بان خطر الاقتراض على الدين العام للولايات المتحدة (...) يمكن ان يتعاظم الى حد يدفعنا معه الى ان نخفض بحلول 2014 علامة AA+ التي ما زلنا نمنحها للديون الطويلة الأمد لهذا البلد». وأضافت ان «السنة المالية وحجم دين» الولايات المتحدة و«تراجع فاعلية واستقرار قوانينها والطابع الظاهر لتشريعاتها ومؤسساتها السياسية وخصوصا فيما يتعلق بإدارة سياسة الميزانية» كلها عواقب يمكن ان تضعف الحصة الائتمانية للدولة الفيدرالية الأميركية. من جهة أخرى، قالت الوكالة ان «قدرة المقاومة لدى الاقتصاد» الأميركي، و«مصداقية السياسة النقدية» للولايات المتحدة و«وضع العملة كاحتياط دولي رئيسي» الذي يتمتع به الدولار، تدعم المستوى الحالي لدرجة تصنيف البلد، وهي الدرجة الثانية الأعلى. وتجاوزت الديون الأميركية رسميا 15733 مليار دولار مساء الخميس، أي اكثر من 100٪ من إجمالي الناتج الداخلي في الولايات المتحدة. وبحسب آخر توقعات صندوق النقد الدولي، فإن نسبة الديون الأميركية الى اجمالي الناتج الداخلي سترتفع الى 111,9٪ في نهاية 2014. ويأتي تحذير «ستاندرد اند بورز» في حين بدأت آفاق ما اتفق على تسميته «جدار الموازنة»، تثير القلق جديا، وهذه الصورة تشير الى العقبة التي قد يصطدم بها البلد في بداية 2013 إذا لم يتم التوصل الى اتفاق في الكونغرس حول طريقة تقليص الديون العامة. وفي هذه الحالة سينتهي العمل بعدد من إجراءات النهوض الاقتصادي وتخفيضات الضرائب في الوقت الذي ستدخل فيه حيز التطبيق تخفيضات تلقائية على النفقات العامة. وأعرب رئيس الاحتياطي الفيدرالي (البنك المركزي) بن برنانكي الخميس امام نواب عن قلقه حيال عواقب مثل هذا السيناريو على النمو. وبحسب تقديرات مختلفة، فإن خفض المساهمة الاقتصادية للدولة الذي سينجم من تقليص حجم الموازنة، قد يكون بين 3 و5٪ من اجمالي الناتج الداخلي. لكن «ستاندرد اند بورز» قالت انها تمحض النواب الأميركيين ثقتها في الوقت الذي بلغ فيه معدل البطالة 8,2٪ وحيث لايزال النهوض الاقتصادي هشا، «لتفادي تقلص كبير في الموازنة». والكونغرس مشلول حاليا بفعل الخلافات بين المعسكرين الديموقراطي بزعامة الرئيس الأميركي باراك اوباما والمعارضة الجمهورية التي تملك الغالبية في مجلس النواب، حول طريقة تخفيض مديونية البلاد، وهكذا يتم إرجاء خطط العمل الحقيقية الى وقت لاحق. ورأت «ستاندرد اند بورز» ان امكانية ان تؤدي الانتخابات الرئاسية والتشريعية في نوفمبر 2012 الى «حل» مسالة الديون، أمر «غير مرجح كثيرا». وعلى العكس، قالت الوكالة انه «اذا كانت النتيجة متقاربة جدا كما يتوقع الخبراء حاليا»، فإن ذلك قد يزيد من تقليص ميل المعسكرين الى التعاون الضعيف أصلا.

اعتبر الإنفاق على المشروعات الكبرى ضرورة لاستقرار الوضع الاقتصادي

العودة: انخفاض أسعار النفط دون 100 دولار للبرميل إنذار خطر لضرورة البدء في تنفيذ خطة التنمية

زياد العودة

قال المدير العام في شركة «كي دي دي بي ـ التابعة لشركة عارف للطاقة» زياد العودة ان انخفاض أسعار النفط الى ما دون 100 دولار قد يكون إنذارا للحكومة حتى تفيق وتدخل في طور التنمية، حيث ان الكويت مازالت لا تشعر بما وصلت إليه دول الجوار، مشيرا الى ان النمو الاقتصادي في الكويت آخذ في الانتعاش لكن آفاق المستقبل ستواجه خطرا كبيرا إذا ظلت أسعار النفط منخفضة لفترة طويلة دون المستوى المطلوب الذي تطمئن له الموازنة العامة.

واضاف العودة في تصريح صحافي أنه يجب على الكويت أن تبدأ في إعداد استراتيجية للخروج من مستويات الإنفاق المرتفعة الحالية على أن يجري تنفيذها فور توافر الظروف الملائمة لذلك، مؤكدا ان الفترة الماضية دقت أجراس الخطر بشأن السقوط في دوامة أزمة مالية واقتصادية جديدة في العديد من دول العالم الكبرى بدءا من اليابان الى دول أوروبا، لاسيما مع استمرار انخفاض سعر برميل النفط.

واشار العودة الى انه مع انخفاض عوائد النفط، ستكون الكويت مضطرة لأن تنفق المزيد من الأموال في معظم القطاعات الاقتصادية والخدمية في الدولة من أجل المحافظة على مستوى الإنفاق الحكومي الحالي للحكومة، وهو الإنفاق الذي ينظر إليه باعتباره ضروريا لاستقرار الوضع الاقتصادي، مبينا ان انخفاض أسعار النفط إلى ما دون 100 دولار للبرميل يعد خطا احمر يتطلب يقظة وحنكة في التعامل من قبل الحكومة مع الواقع الجديد الذي ستفرضه الأوضاع العالمية في حال مزيد من التراجع في الأسعار.

ولفت إلى أن انخفاض أسعار النفط قد يرجع إلى مجموعة من العوامل منها زيادة العرض ووفرة الانتاج من قبل السعودية والعراق وعودة ليبيا كذلك للإنتاج، كذلك أزمة منطقة اليورو والديون الأوروبية فضلا عن دخول فصل الصيف الذي يقل فيه الطلب على النفط بطبيعة الحال، فهي قد تكون وقتية متأثرة بهذه العوامل مجتمعة وحول أنشطة الشركة في مجال الخدمات النفطية قال العودة ان شركة «كي د يدي بي» تعد إحدى الشركات التابعة لعارف للطاقة والتي تم الاستحواذ عليها بنسبة 80٪ نهاية عام 2007 بهدف تشغيلها على نطاق واسع بمضمون يحاكي الشركة العالمية، مؤكدا ان عارف للطاقة اختارت شركة الدبوس لما يميزها عن مثيلاتها من الشركات الكويتية من حيث المقدرة الهندسية الفنية وخبراتها النادرة في مجال الانشاءات والصيانة وتوفير الخبرات لشركات النفط المحلية والعالمية العاملة في الكويت وجميع وزارات الدولة والهيئات الحكومية.

واضاف العودة ان أهم الإنجازات التي حققتها الشركة خلال الفترة المنصرمة الحصول على مشروع صيانة وتأهيل خطوط أنابيب النفط الخام في منطقة جنوب وشرق الكويت مع شركة نفط الكويت بقيمة 8,3 ملايين دينار، مشيرا الى ان من أهم الإنجازات الانتهاء من خطة الشركة الاستراتيجية للسنوات الخمس المقبلة والتي تتوافق مع متطلبات السوق المحلية وبداية مشاريع ضخمة مثل مشروع المصفاة الرابعة ومشروع الوقود النظيف وغيرها من المشاريع التنموية، بالاضافة الى حصول الشركة على شهادة الايزو لنظام الادارة المتكاملة.

«أوبيك» تجتمع في ڤيينا على خلفية الأزمة الاقتصادية وإيران

لندن ـ أ.ف.ب: يتوقع ان تبقي منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبيك) في اجتماعها الاربعاء والخميس في ڤيينا سقف انتاجها على حاله على الرغم من التدهور الاخير في الاسعار، في مواجهة تراجع الطلب وتوتر حاد بشأن الملف النووي الايراني. فبعد لقاء الاربعاء مع مسؤولي الشركات النفطية الكبرى، سيبحث وزراء منظمة الدول المصدرة للنفط الخميس وضع السوق العالمية.

وقد تعهدت أوپيك في اواخر ديسمبر الماضي بابقاء الانتاج المشترك لدولها الاثنتي عشرة على 30 مليون برميل في اليوم، وهو المستوى الذي كان عليه انذاك، لكن من دون اعادة تحديد الحصص الافرادية.

ومنذ ذلك الحين، سجلت اسعار النفط الخام تقلبات حيث ارتفعت في البداية بفعل تشديد العقوبات الدولية على ايران، قبل ان تنخفض بسبب الازمة في منطقة اليورو وبروز جملة من المؤشرات الاقتصادية القاتمة في الولايات المتحدة والصين.

وبعد ارتفاعها في مطلع مارس الى 128 دولارا البرميل، اي اعلى مستوى منذ يوليو 2008، تدهورت الاسعار بنسبة 25٪ لتنخفض الى ما دون عتبة المائة الدولار، اي ادنى مستوى منذ ما يقرب العام ونصف العام.

وفي هذا السياق، قال كارستن فريتش المحلل لدى كومرسبنك «لابد من توقع زيادة الضغوط لكي تخفض المملكة العربية السعودية انتاجها».

وفي الواقع، زادت السعودية عرضها بشكل كبير منذ ديسمبر الماضي ليرتفع من 9,45 ملايين برميل في اليوم الى اكثر من 10 ملايين برميل في اليوم في أبريل، وهو مستوى تاريخي بهدف تعويض العرض الايراني الذي تدنى في الوقت نفسه 300 الف برميل في اليوم.

لكن ليبيا والعراق زادا ايضا انتاجهما الذي يكفي وحده، وبدون السعودية، لتعويض خسارة النفط الايراني.

والنتيجة هي ان انتاج الكارتل النفطي يتجاوز الى حد كبير السقف الذي حدده في ديسمبر، ليبلغ في ابريل 31,85 مليون برميل في اليوم بحسب وكالة الطاقة الدولية ويتسبب في زيادة كبيرة للمخزونات العالمية في وجه طلب متباطئ.

لكن المحلل بول هورسنل لدى بارکليز كابيتال رأى ان «انخفاض الاسعار الى ما دون المائة دولار (للبرميل) لا يبدو كافيا ليدفع الى خفض الانتاج» من قبل السعودية.

وأضاف «من المرجح اذن ان يهيمن الترقب الى ان يتوضح الوضع بعض الشيء، سواء كان على صعيد منطقة اليورو او في الملف الايراني».

وفي الواقع، يأتي اجتماع ڤيينا قبل بضعة ايام من الانتخابات التشريعية الحاسمة في اليونان واستئناف مفاوضات ايران مع دول مجموعة 5+1 (الولايات المتحدة، فرنسا، بريطانيا، الصين، روسيا والمانيا) حول برنامجها النووي المثير للجدل.

ولفت الخبير غاري هورنبي من مكتب الاستشارات البريطاني اينينكو الى ان بعض وزراء أوپيك «قد يرتاحون لمستوى اسعار ادنى، يعتبر اساسيا للاقتصاد العالمي في حين يتزايد القلق بشأن الطلب على الطاقة».

الا ان السعودية قد تصطدم في هذا المجال بقوة بصقور الكارتل وعلى رأسها ايران التي سبق واتهمت بشدة الانتاج السعودي بـ «زعزعة استقرار سوق الخام».

واعتبر فيلي وايير من مكتب الوساطة اللندني «بي في ام» ان «طهران ستطلب بالتأكيد من السعوديين خفض عرضهم لكن ينبغي عدم توقع نزاع ظاهر جدا، اذ ان ايران ستحرص على الارجح على ابداء موقف متساهل قبل استئناف المفاوضات» حول الملف النووي.

ويتوقع ان يختلف الايرانيون والسعوديون ايضا في ڤيينا حول مسألة الامين العام المقبل للمنظمة النفطية الذي يفترض ان يتسلم مهامه في اواخر العام. وقد اختارت كل من الدولتين اللتين تعتبران من ابرز الدول المنتجة في أوپيك مرشحها الى هذا المنصب.

خبير اقتصادي: سيناريوهات حل الأزمة الأوروبية تعني الاختيار بين الكوليرا والطاعون

جنيف ـ كونا: أكد رئيس لجنة حكماء الاقتصاد الألمان البروفيسور فولفغانغ فرانتس ان جميع الحلول المطروحة لخروج الاتحاد الأوروبي من أزمته هي حلول مؤلمة ومكلفة ومحفوفة بالمخاطر كما لو كان يجب على المرء ان يختار بين الكوليرا والطاعون.

وقال فرانتس وهو مستشار الحكومة الألمانية الاقتصادي في كلمته اثناء افتتاح الدورة الـ14 للمنتدى الاقتصادي السويسري الليلة الماضية في منتجع «انترلاكن» وسط سويسرا: «ان عملية النمو الاقتصادي للقارة ستتضمن افتراس الدول ضعيفة الهيكلة المالية للدول قوية البنيان والتي تمثل عصب الاتحاد الأوروبي».

إلا انه يرى «ان رصد الموقف بعين متفائلة يمكن ان يضمن نجاح خطة الإنقاذ الأوروبية في الدول ذات المشكلات مثل اليونان وايطاليا واسبانيا والتي من المفترض ان تكون مهدئة لأسواق المال والبورصات في حين ان رصد الموقف ذاته بعين متشائمة يعني قيام البنك المركزي الأوروبي بشراء سندات الدول ذات المشكلات وحصول باقات الإنقاذ الأوروبي على تراخيص بنكية واستصدار سندات أوروبية».

ونصح بعدم اتباع هذه الحلول لما تحمله في طياتها من مخاطر او لأنها مستحيلة التطبيق من الناحية السياسية إلا اذا وقع الاختيار على حل «الكوليرا» الذي يمكن التعافي منه من خلال توزيع ديون الدول المتضررة على الدول ذات الاقتصاد المتماسك اي كمن يختار بين حلين أحلاهما مر.

وأوضح «ان المضي قدما في هذا الحل الذي يقطر مرارة يتطلب ثلاث خطوات مهمة أولاها كبح جماح الديون المتصاعدة، والثانية تمويل الديون المتراكمة من خلال فرض ضريبة استثنائية، والثالثة تحويل فائض عملات الدول الأوروبية بما في ذلك فائض الذهب الى سندات».

ووصف الأوضاع الاقتصادية في أوروبا بأنها «أشبه بسماء ملبدة بالغيوم والسحب الكثيفة وان اي حل قصير الأجل للخروج من الأزمة محفوف بالمخاطر وباهظ التكاليف في حين ان الحلول بعيدة المدى ليست افضل حالا وان كانت تمثل نقطة ضوء محتملة في نهاية النفق».

ومن المعروف ان البروفيسور فرانتس لا يدعم فكرة اخراج اليونان من العملة الأوروبية الموحدة (يورو) اذ سيؤدي هذا الى ارتفاع هائل في اسعار كافة الواردات اليونانية والتي لن تتمكن من تحمله.

في الوقت ذاته يؤكد ان خروج اليونان من اليورو سيكون باهظا لدول الاتحاد الأوروبي التي سيتحتم عليها في هذا الامر نسيان ديونها المستحقة لدى اليونان وهي بالمليارات كما انه ليس من المستبعد في تلك الحالة ان تخرج دول أوروبية اخرى من اليورو وبالتبعات ذاتها التي ستقع في الحالة اليونانية.

مديرة صندوق النقد الدولي: أوروبا «في مفترق طرق»

واشنطن ـ أ.ف.ب: دعت المديرة العامة لصندوق النقد الدولي طريستين لاغارد القادة الأوروبيين الى التحرك بسرعة لإخراج منطقة اليورو من الأزمة المستمرة فيها، محذرة من ان أوروبا «في مفترق طرق».

وقالت لاغارد في خطاب في نيويورك اول من امس «بعد خمس سنوات من الأزمة، هدفنا النهائي الذي يتلخص في إعادة الاستقرار وإنعاش النمو، وإرادتنا السياسية يواجهان اختبارا». وأضافت: «مازلنا بعيدين جدا عن هدفنا وبالرهانات التي تتزايد يوما بعد يوم، نحن في مفترق طرق»، وتبدو تصريحات لاغارد ردا على المستشارة الألمانية انغيلا ميركل التي تدعو الى عملية أوروبية طويلة الأمد من اجل بناء أوروبا سياسية موحدة بينما يطالب شركاؤها بحلول فورية.

وقالت لاغارد انه «على المسؤولين السياسيين وضع وتطبيق خارطة طريق واضحة لانجاز العمل، ليس خلال خمسة او عشرة اعوام بل في الأسابيع او الأشهر المقبلة».

«الأوروبي» يسجل عجزاً في التجارة الخارجية بقيمة 8,8 مليارات يورو في الربع الأول

بروكسل ـ كونا: سجل الحساب الجاري الخارجي للدول الـ 27 الأعضاء في الاتحاد الأوروبي عجزا بقيمة 8,8 مليارات يورو في الربع الاول من العام الماضي بعجز قدره 31,3 مليار يورو في الربع الاول من العام الماضي.

جاء ذلك في الارقام التي نشرها مكتب الاحصاء الاوروبي (يوروستات) امس وذكر فيها ان الميزان التجاري الخارجي للسلع في الربع الاول من العام الحالي سجل رقما بلغ 28,6 مليار يورو نزولا من 47,3 مليار يورو سجلت في الفترة نفسها من العام الماضي.

واضاف «يوروستات» ان الميزان التجاري الخارجي من حيث الخدمات سجل في فترة المقارنة هذا العام 25,2 مليار يورو مقابل 20,4 مليار يورو لفترة المقارنة من العام الماضي.

إصلاح القطاع المصرفي الإسباني يكلف إلغاء 25 ألف وظيفة ويحتاج 40 مليار يورو على الأقل لوقف تدهور الاقتصاد

مدريد ـ ا.ف.ب: تثير المصارف الاسبانية مخاوف الاسواق، بينما تبدي النقابات قلقها حيال الكلفة الاجتماعية الباهظة التي دفعها القطاع لتقليص حجمها، وتمثلت في إلغاء اكثر من 25 الف وظيفة في غضون ثلاثة اعوام في بلد يشهد معدل بطالة قياسيا.

وارقام بنك اسبانيا (المركزي) نهائية: ففي 2011، كان القطاع يستخدم 243 الفا و41 شخصا، اي اقل بكثير من عددهم في العام 2008 عندما بلغوا 270 الفا و855.

وانخفض عدد الوكالات المصرفية من 45 الفا و662 الى 39 الفا و843.

وعلق خوسيه ميغيل فيا الامين العام لاتحاد مكاتب نقابة «يو جي تي» بالقول ان «الوضع خطير».

واضاف: ان «ما يثير قلقنا خصوصا هو ان العملية لم تنته مع عمليات الدمج الجديدة التي تهدد مجددا الاف الوظائف»، كما اضاف.

وآخر نبأ في هذا المعنى جاء في 24 مايو وتمثل في الغاء 1500 وظيفة في «بنكا سيفيكا» عبر اجراءات ترك عمل طوعية، اي 20٪ من عدد الموظفين، بهدف السماح بدمجه في بنك كايكسبنك في كاتالونيا.

وقبل هذا النبأ، اختفت 1300 وظيفة خصوصا مع شراء «بي بي في ايه» لصندوق «اونيم»، واختفت اكثر من اربعة آلاف وظيفة لدى بنك بانكيا الذي تأسس نتيجة اتحاد سبعة صناديق، وهو الذي سيصبح موضع عملية انقاذ عامة هي الاكثر ثمنا في تاريخ البلاد (23,5 مليار يورو).

وتعيش المصارف الاسبانية منذ ثلاثة اعوام اعادة هيكلة واسعة ترجمت بعدد كبير من شراء مصارف وتقليص عدد صناديق الادخار، وهي كيانات اعتبرت الاكثر هشاشة، من 45 الى نحو 15 فقط.

وموجة الدمج هذه استهدفت تقليص حجم قطاع مصرفي اعتبر غير متكافئ في اسبانيا.

وقال خوسيه ماريا مارتينيز لوبيز الامين العام لاتحاد نقابات العمال الشيوعي (كوميسيونيس اوبريروس) انه «فاق حجمه بكثير مع الطفرة العقارية»، بينما «لن يتكرر النشاط العقاري كما شهدناه».

هذا واكد صندوق النقد الدولي في تقرير له ان المصارف الاسبانية تحتاج لتمويل يبلغ اربعين مليار يورو على الاقل لمواجهة تدهور جديد في الاقتصاد.

وحدد الصندوق هذا المبلغ بعد اختبارات للملاءة اجراها على المصارف الاسبانية.

لكن مسؤولة في هذه الهيئة المالية الدولية قالت: ان المصارف ستحتاج الى مبالغ اكبر على الارجح لضمان قدرتها على مواجهة اسوأ السيناريوهات، اي تراجع نمو الاقتصاد الاسباني بنسبة 4٪ هذه السنة.

واضافت هذه المسؤولة طالبة عدم كشف هويتها «برأينا اختبارات الملاءة تشكل مؤشرا جيدا لكنها تحدد عتبة ما هو ضروري».

واضافت ان بعض المصارف قد تحتاج الى احتياطات اكبر بمرة ونصف المرة من المستوى الذي حدد لإقناع الاسواق بمتانتها.

موديز: خروج اليونان من اليورو قد يهدد وجود العملة

نيويورك ـ رويترز: قالت موديز انفستورز سرفيس في بيان إن خروج اليونان من اليورو قد يهدد وجود العملة ذاتها.

وأضافت موديز أمس الجمعة أن للتطورات في النظام المصرفي لاسبانيا والتي قد تتطلب حزمة إنقاذ أوروبية تداعيات سلبية على التصنيف السيادي لمدريد.

وقالت وكالة التصنيفات الائتمانية «إذا تركت اليونان اليورو بما يهدد استمرار العملة فإنه سيكون علينا أن نراجع كل التصنيفات السيادية لمنطقة اليورو بما في ذلك لتلك الدول الحاصلة على أعلى التصنيفات».

وقالت موديز إن خروج اليونان من منطقة اليورو سيؤثر بشكل خاص على التصنيفات السيادية لقبرص والبرتغال وأيرلندا وايطاليا واسبانيا.

وقالت ايف لوماي محللة التصنيف السيادي لدى موديز في لندن لرويترز «بعض الأعضاء (الآخرين) بالاتحاد الأوروبي قد يتأثرون أيضا نظرا للعلاقات المالية والتجارية الوثيقة بين أعضاء الوحدة النقدية والاتحاد الأوروبي».

ويعود اليونانيون إلى الصناديق الاقتراع في 17 يونيو حزيران لاختيار أعضاء البرلمان بعد انتخابات غير حاسمة في السادس من مايو، وإذا صوتوا لصالح الأحزاب الاشتراكية التي ترفض شروط خطة إنقاذ بقيمة 130 مليار يورو فقد يفضي ذلك إلى خروج اليونان من منطقة اليورو.

78 مليون دولار عائدات الصمغ العربي في 2011

الدول العربية تطالب باعتماد اللغة العربية لغة رسمية في منظمة التجارة العالمية

القاهرة ـ أ.ش.أ: تقدمت الدول العربية الاعضاء في منظمة التجارة العالمية بطلب رسمي الى المنظمة قامت بتوزيعه بعثة المملكة العربية السعودية، لاعتماد اللغة العربية كلغة رسمية في المنظمة، وتوفير النشرات والمطبوعات والتقارير باللغة العربية والترجمة الفورية، بهدف زيادة الوعي العام في العالم العربي بالنظام التجاري متعدد الاطراف وأنشطة المنظمة وتيسير الحصول على المعلومات المتعلقة بالمنظمة.

وأشارت وحدة بحوث منظمة التجارة العالمية بالأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية بالقاهرة الى أن إدخال اللغة العربية كلغة رسمية يهدف أيضا الى دعم وتفعيل دور المجموعة العربية وتيسير مشاركة الدول العربية في أنشطة وأعمال المنظمة العالمية.

من جهة أخرى، أعلن د.عبدالماجد عبدالقادر الأمين العام لمجلس الصمغ العربي أن عائدات هذه السلعة التي يشتهر بها السودان، بلغت في العام الماضي 78 مليون دولار، مقابل 77 مليونا عام 2010 حسب احصائيات بنك السودان والجمارك السودانية. ويصل الصادر من الصمغ العربي الى ما بين 50 و60 طنا سنويا، ويتشكل حزام الصمغ العربي من شجرتي الهشاب والطلح والشوكيات الاخرى في مساحة تغطي نصف مليون كيلومتر، تمتد من اثيوبيا شرقا وحتى تشاد غربا.

وقال عبدالماجد ان حزام الصمغ العربي يضم إنتاج كل المحاصيل الزراعية لأغراض الصادر، ويتم داخله ايواء ثلثي الثروة الحيوانية، بجانب حطب الوقود ومنتجات الغابات الاخرى، بينما يقطن فيه حوالي 13 مليونا من المواطنين، ولهذا يمثل أهمية اقتصادية وسياسية واجتماعية.